

## توضيح مشاكلنا وحلولها

مروان اسكندر

اثان من قادة السياسة لا بد من لفتها الى معطيات يتغاضيان عنها دورياً، علماً بأنهما يبرران ذلك باعتائهما بالمناخ السياسي والاستثماري في لبنان، وحتى تاريخه المناخ الاستثماري في لبنان في تراجع، وهذا التراجع هو السبب الرئيسي لتتني مجمل الودائع واحتياطات مصرف لبنان. فما دام لبنان يعاني عجزاً في ميزان المدفوعات، لان الاستثمار المباشر فيه تبخر، وما دامت الودائع بالعملات تتحسر، سيواجه البلد نقصاً في السيولة بالعملات، وهذا الوضع يقلق اللبنانيين الذين اودعوا ٧٢ في المئة من مدخراتهم بالعملات الاجنبية القطاع المصرفي.

وتزيد تردد اللبنانيين موجة التهجم على حاكم مصرف لبنان الذي بذل ولا يزال كل جهد للحدّ من الارتباك حيال توافر العملات، كل هذا والادارة الحكومية عاجزة عن انتخاب أربعة نواب للحاكم. ومعلوم ان نواب الحاكم الاربعة مع الحاكم والمدير العام لوزارة الاقتصاد والمدير العام لوزارة المالية، يشكلون نواة المجلس المركزي الذي يتخذ القرارات الاساسية في تسيير سياسات المصرف المركزي وذلك بغالبية أربعة اصوات من سبعة تؤيد مطالب وسياسات مقترحة. اذا شاء الحكم تقادي اعاقه عمل مصرف لبنان ونشاطه وتخفيف العبء عن الحاكم، على المسؤولين اليوم قبل الغد اختيار نواب الحاكم. ومعلوم ان هنالك نائبين سابقين يتمتعان بالشروط المطلوبة، سواء منها الاستقامة أو المعرفة بالشؤون المالية والمصرفية وهما رائد شرف الدين نائب الحاكم السابق، والدكتور سعد عنداري الاستاذ الجامعي والمستشار المصرفي سابقاً. وفي المقابل، محمد بعاصيري الذي تولى المنصب ١٠ سنين، عهد اليه في مسألة تصفية "جمال تراسنك" بنك"، وهاروتيون صموئيليان أمضى ٢٠ سنة نائباً للحاكم وبانت ثمة حاجة الى الاستعانة بخبير أو خبيرة من الامرن.

يجب ان يستشعر المسؤولون مدى مسؤوليتهم عن تأخير اختيار أربعة نواب للحاكم يساهمون في تنفيذ الحاجة الى إجراءات معينة ويوفرون للحاكم القدرة على انجاز التصويت في المجلس المركزي على السياسات العامة والخطوات التنفيذية، وكل تأخير هو ادانة للحكم وتثقيل على الحاكم الذي جهد لتقادي الانجرار الى ازمة واستطاع ابتكار حلول موقته لا يمكن ان تكون نهائية، اذا لم تحقق الحكومة اصلاحات جذرية في سياسات الكهرباء والمياه تتخطى الخطوات المقترحة. وهذه الخطوات ليست جديدة والحاجة الى تنفيذها كانت معروفة منذ ١٠ سنين على الاقل، وما حال دون التنفيذ اكتفاء الوزراء المعنيين بما يعرفونه، وأولهم كان لأن طابوريان الذي اراد الاعتماد على الفحم الحجري لتوليد الطاقة ولم يقبل بأي حل آخر، والوزير ما قبل الاخير سيزار ابي خليل أبلغ الزوار الالمان مع المستشار ميركل (أهم رئيسة وزراء لأهم بلد في أوروبا) ان قدرات لبنان تتجاوز ما حققه الالمان، فجمعوا اوراقهم وانصرفوا.

الوزير جبران باسيل يعرف ان خطة الكهرباء غير مكتملة ولا تحقق الشروط المطلوبة من المانحين وهو أعلن ان فريقه لو أدرك التحدي منذ عام ٢٠١٥ لكان وفر على لبنان ١٠ مليارات دولار من العجز، وربما كان انجز انشاء المحطة المتعاقد عليها منذ عام ٢٠١٣، لكن وزراء الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٩ لم يحققوا أي انجاز في قطاع الكهرباء.

وبالنسبة الى توجه الوزير باسيل الى سوريا ربما، فقد ذكر ان السوريين انسحبوا من لبنان وكان القرار في يدهم، بينما قال رئيس الوزراء إن انسحاب السوريين كان سببه هدر دم رفيق الحريري، ونريد ان نزيد معلومة للوزير باسيل.

يوم ٢٨ شباط من العام ٢٠٠٥، أي بعد اغتيال رفيق الحريري بأسبوعين، دعا السفير الاميركي ساترفيلد خمسة أشخاص الى العشاء، وهم: السيدة ليلي الصلح، الاستاذ عدنان القصار، لاستاذ جان - لوي قرداحي، الاستاذ ياسين جابر ومروان اسكندر.

قال لنا بصراحته الجارحة أحياناً، يجب ان تعلموا ان الجيش السوري ورجال المخابرات السوريين سيغادرون لبنان قبل نهاية شهر نيسان، وان الانتخابات النيابية ستجري في مناخ مقبول، وان "تيار المستقبل" سيكون الراجح الاكبر، وان المحكمة الدولية للتحقيق في اغتيال الرئيس الحريري ستباشر مهمتها قبل نهاية الصيف، وان تبادلًا دبلوماسياً مع سوريا سيتم، من غير ان يحدد وقتاً لذلك. وأضاف موجهاً الكلام الى جان - لوي قرداحي: انت قريب من الرئيس لحود وعند مغادرتك اذا استطعت الاتصال به بلغه ما قلته لكم فهو مؤكد.

حضرة الوزير باسيل، يجب ان تعلم ان الانسحاب السوري كان بضغط أميركي، وان سوريا لم تواجه اسرائيل بتحريك عسكري منذ خسارة الجولان مرة ثانية عام ١٩٧٣، وان ممثل السيطرة السورية على لبنان عام ٢٠٠٥ كان رستم غزاله الذي احرق قصره في ضيعته بسوريا الشعب السوري الناقم على غطرسته وداسوا جسده، وهو من اسهم في افلاس "بنك المدينة" بسحبه ببطاقة السحب ٤٣ مليون دولار أميركي واعطائه ادارة المصرف تعليمات بتوزيع ٢٥ مليون دولار على اللبنانيين عملاء.

فخامة الرئيس، نخطبك بكل احترام ونلفت انتباهك الى ان السنوات الثلاث المنقضية لم ينتج منها:

- استعادة الثقة بلبنان كمركز للاستثمار، بفضل برنامج لمعالجة النفايات والحفاظ على البيئة، أو مشروع لتأمين تكرير النفط من أجل توفير ٦٠٠ مليون دولار سنوياً.

- اختصار نفقات غير مجدية كتعويضات مجلس المرئي والمسموع، وتكاليف موظفي "ايدال" ومكاتبهم، وهم لم يحققوا استقطاب استثمار واحد من مستثمر اجنبي أو عربي خلال سنتين.

- الغاء وزارة الاعلام، ذلك ان هذه الوزارة الغيت في كل البلدان المتطورة.

- ادراك كون برنامج اصلاح الكهرباءي مع استخدام بواخر اضافية لن يؤدي إلا الى زيادة العجز عما هو مقدر ٤،٥ مليارات دولار خلال ثلاث سنوات.

هل تريد، فخامة الرئيس، انهاء عهدك ولبنان على حافة الانهيار، فيسجل التاريخ ان السنوات ٢٠١٦-٢٠٢٢ كانت سنوات عجافاً في حياة لبنان واللبنانيين!؟